مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 18، العدد 69 (شتاء 2007)، ص 149

أنطوان شلحت*

إسرائيل واتفاق مكة:
انتظار الفشل

شكل اتفاق مكة بين حركتي "فتح" و"حماس" ذريعة جعلت مركز الثقل في الموقف الإسرائيلي إزاء ما يحدث في فلسطين، في الآونة الأخيرة، متمحوراً حتى إشعار آخر حول ردات الفعل على الاتفاق لا أكثر. وليس من المجازفة القول إن العناصر الرئيسية لهذا الاتفاق كانت متداولة قبل توقيعه في الثامن من شباط/فبراير 2007. وهي، بكيفية ما، العناصر نفسها التي لا ينفك لب هذا الموقف متشكلاً منها، على الأقل منذ عشية الانتخابات الإسرائيلية في آذار/مارس 2006، وبعد تأليف حكومة إيهود أولمرت في أيار/مايو من السنة نفسها، وصارت إلى تفاقم بعد الحرب على لبنان في صيف سنة 2006.

لم يكن في وسع القمة، التي عقدت في 19 شباط/فبراير 2007، بين إيهود أولمرت والرئيس محمود عباس (أبو مازن)، بإشراف وزيرة الخارجية الأميركية، كوندوليزا رايس، أن تزحزح الموقف قيد أنملة.

في الواقع، إن نتائج هذه القمة كانت حسمت قبل أن تطأ قدما رايس أرض الشرق الأوسط. فقد استبق إيهود أولمرت ذلك بأن اتصل هاتفياً بالرئيس جورج بوش في 16 شباط/فبراير 2007، وحصل منه على تعهد شخصي بأن اتفاق مكة لن يغير شيئاً، وبأن الولايات المتحدة ستستمر في مقاطعة "حماس"، كما تفعل إسرائيل (كتب شمعون شيفر، المراسل السياسي لصحيفة "يديعوت أحرونوت"، في هذا الشأن, بتاريخ 2007/2/18, ما يلي: توصل الرئيس جورج بوش، خلال محادثة هاتفية مع رئيس الحكومة إيهود أولمرت، قبل مساء 2/16، إلى اتفاق على اتخاذ موقف حاسم ضد الحكومة الفلسطينية الجديدة. وبحسب هذا الاتفاق لن تعترف الولايات المتحدة وإسرائيل بحكومة فلسطينية لا تعترف، بدورها، بإسرائيل، ولا تتبنى الاتفاقات التي وقّعها الفلسطينيون معها، ولا تتنصل من الإرهاب. كما اتفق بوش وأولمرت على عدم التعاون مع وزراء من "فتح" يكونون شركاء في حكومة يرئسها إسماعيل هنية من "حماس". وقد خُصص قسم آخر من المحادثة لموضوع التهديد الإيراني وبقي سرياً. ويعزو أولمرت أهمية استراتيجية لهذه المحادثة، إذ إنه أفلح في إنجاز تنسيق كامل مع الإدارة الأميركية في ضوء محاولات بعض الأطراف في الأسرة الدولية دق إسفين بين الأميركيين وإسرائيل. ويتبين من تقارير وصلت مؤخراً إلى إسرائيل أن الروس والإيطاليين يتصدرون عملية تهدف إلى بلورة محور دول تعترف بالحكومة الفلسطينية الجديدة.)

ولاحظ الصحافيون الأميركيون الذين رافقوا رايس، ما يؤكده المراسل السياسي لصحيفة "هآرتس" (23 شباط/فبراير 2007)، ألوف بن، أن البيت الأبيض لم يواكب الزيارة ببيان روتيني يفيد أن بوش "يرسل وزيرة الخارجية لصنع السلام." وقد فُسر هذا الصمت بأنه استياء ونأي عن الفشل. وتعزز هذا الانطباع بعد أن روت رايس للمراسلين أنها أجرت حديثاً مطولاً مع بوش، قبل إقلاع طائرتها، قررت في نهايته السفر على الرغم من اتفاق مكة. إلاّ إنها لم تقل إذا كان بوش حاول إقناعها بالبقاء في واشنطن. لكن محافل إسرائيلية على صلة بتنظيم الزيارة قالت إنه حتى اللحظة الأخيرة فعلاً، لم يكن من المؤكد ما إذا كانت القمة ستُعقد أم لا.

أضاف ألوف بن أنه لا يمكن اتهام أولمرت بأنه غيّر موقفه في هذا الموضوع، وهو ما أكده معلقون إسرائيليون آخرون. فرئيس الحكومة الإسرائيلية لم يتحمس يوماً لمبادرة كل من وزيرة الخارجية الأميركية، كوندوليزا رايس، ووزيرة الخارجية الإسرائيلية، تسيبي ليفني، برسم "أفق سياسي" للفلسطينيين، والبدء ببلورة طابع الدولة الفلسطينية العتيدة وصورتها. أمّا السبب في ذلك فهو كونه ربما يخشى فقدان السلطة خلال سيره في هذه العملية، وربما يشعر بالقلق إزاء الثمن السياسي للدبلوماسية، وربما يدرك أن الفضل في النجاح سيُنسب إلى ليفني بينما الفشل سيقع على كاهله الذي ينوء تحت أعباء إخفاقات أُخرى لم يصدر القول الفصل بشأنها.

بين الاستفظاع والتعويل

تتراوح ردات الفعل الإسرائيلية على اتفاق مكة ما بين "استفظاع" الاتفاق والتعويل عليه لشق "أفق سياسي" بعد تلبية ما يسمى "شروط الرباعية"، التي تواصل إسرائيل التغطي بها لمواصلة سياسة الحصار على الشعب الفلسطيني.

ومن شأن متابعة التصريحات التي صدرت عن المسؤولين الإسرائيليين أن توجز هذا الموقف الرسمي في العناوين العريضة التالية:

- يعبّر الاتفاق لأول مرة عن رغبة "فتح" و"حماس" في منع التصعيد في المواجهات العنيفة بينهما. ومن الناحية العملية، فقد حسم محمود عباس (أبو مازن) و"فتح" الموضوع لمصلحة "السلم الداخلي" في الساحة الفلسطينية الداخلية من خلال التنازل لـ "حماس" وإدارة الظهر لشروط الولايات المتحدة الأميركية واللجنة الرباعية.
- تظهر حركة "حماس" بصورة من جنى معظم المكاسب من اتفاق مكة، لأنها نجحت في الاحتفاظ بأهم مرتكزات الحكم، من دون تقديم تنازلات أيديولوجية فيما يتعلق بالصراع مع إسرائيل، ومن دون قبول شروط الرباعية والمجتمع الدولي.
- إن إشراك "فتح" في حكومة الوحدة الوطنية، ودعوة أبو مازن من خلال كتاب التكليف إلى احترام اتفاقات الماضي التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية، يهدفان إلى تمكين أبو مازن و"حماس" من الظهور بمظهر ليّن أمام المجتمع الدولي بهدف إعادة المساعدات الاقتصادية ورفع العزلة الدولية. ومع هذا، فإن اتفاق مكة لا يتطرق إلى شرطين أساسيين تطالب بهما الولايات المتحدة الأميركية واللجنة الرباعية، وهما شرطان أساسيان في اتفاقات الماضي: الاعتراف بحق دولة إسرائيل في الوجود، ونبذ طريق الإرهاب والعنف كوسيلة لحل الصراع. وقد حرص المتحدثون باسم "حماس" على توضيح هذا من خلال التصريحات عبر وسائل الإعلام بأن البرنامج السياسي لحكومة الوحدة الوطنية التي سيتم تأليفها لا يتضمن الاعتراف بإسرائيل.

أمّا الحصيلة المباشرة لهذا الاتفاق، والمحددة في إقامة حكومة وحدة وطنية فلسطينية، فإن الرهان عليها ينطلق أكثر شيء من "رغبة مزدوجة": من جهة، هناك الرغبة في إبداء التحفظ من العمل والتعاون مع الحكومة الفلسطينية الجديدة. ومن جهة أُخرى، ثمة رغبة في ألاّ تقوم هذه الحكومة أصلاً، كتعويل على أن يفضي ذلك إلى القضاء على الاتفاق في مهده.

يؤكد شلومو بروم، الباحث في الشؤون الفلسطينية في معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب، أن الاتفاق في حد ذاته يعتبر هشاً. فحكومة الوحدة الوطنية لم تتألف بعد، كما أن الطريق المؤدية إلى قيامها مرصوفة بالعراقيل والصعوبات، كالجدل بشأن الشخصيات المحددة التي سيتم اختيارها لإشغال حقائب وزارية مركزية، ولا سيما حقيبة الداخلية (نشرة خاصة، معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب، 14 شباط/فبراير 2007).

كذلك من المتوقع، في رأي هذا الباحث، أن يصطدم تنفيذ الاتفاق المتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية بصعوبات جمة نظراً إلى عدم رغبة القوى والمنظمات المشاركة حالياً في عضوية منظمة التحرير في التخلي عن مراكز قوة تسيطر عليها، وإعطاء "حماس" مواقع مهمة ورئيسية تمكنها من السيطرة مستقبلاً على منظمة التحرير الفلسطينية أيضاً. إلى ذلك، فإن الوضع الميداني ما زال قابلاً للانفجار، وبالتالي يمكن أن تؤدي أحداث خارجة عن السيطرة إلى انهيار الاتفاق. وحتى لو طبق الاتفاق فإن الحكومة الجديدة قد لا تتمكن من مزاولة عملها بانتظام بسبب خلافات بين مختلف مكوناتها، الأمر الذي سيؤدي إلى تفككها في مرحلة لاحقة، وعندئذ سيوضع على المحك التفاهم بشأن إجراء انتخابات مبكرة.

لكن على الرغم من هذه الصعوبات فإن بروم يشير إلى أن اتفاق مكة ينطوي على فرصة لتغيير الديناميكية المدمرة التي اتسمت بها السياسة الفلسطينية خلال العام الأخير، لإيجاد مجال وآفاق أرحب لسيرورات سياسية. من جهة أُخرى، فإن استقرار الاتفاق يتوقف أيضاً على سلوك الأطراف الخارجية. فإذا تكتلت جبهة دولية موحدة تؤيد مواصلة الحصار والعقوبات فسوف يولد ذلك عندئذ شكاً إضافياً لدى الأطراف المشاركة في إقامة حكومة الوحدة الوطنية فيما إذا كان التعويض أو المقابل الهزيل يُبرر التسويات والتنازلات التي قُدمت من أجل إقامتها.

ويرى باحث آخر من المعهد الإسرائيلي نفسه، هو أمير كوليك، أن حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية في حال تأليفها، ستكون، بلا شك، حكومة هشة. فحتى من دون عمليات إحباط سياسية إسرائيلية، فإن الشراكة بين "حماس" و"فتح" في حد ذاتها، والتوتر بين الحركتين وانعدام الوضوح فيما يتعلق بالطريق السياسية للحكومة الجديدة، أمور كلها تكفي لإفشال اتفاق مكة وتفكك الحكومة. مع ذلك يبدو أن حكومة وحدة وطنية فلسطينية يمكن أن توفر بداية لتشكيلة من السيرورات التي تضمر طاقة تغيير إيجابي (نشرة خاصة، معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب، 13 شباط/فبراير 2007).

علاوة على ذلك، فإنه في ظل الأوضاع الراهنة في الساحة الفلسطينية – المتميزة أساساً بضعف أبو مازن وحركة "فتح"، وصعود التيار الإسلامي بزعامة "حماس"، إلى جانب الفوضى الداخلية السائدة في الأراضي الفلسطينية – يبدو أن حكومة الوحدة الوطنية تشكل في هذه اللحظة "اللعبة الوحيدة في المدينة" والتي يمكنها أن تدفع العملية الإسرائيلية – الفلسطينية في اتجاه أكثر إيجابية.

في ضوء ما تقدم فإن حكومة إسرائيل "ستحسن صنعاً إذا اتخذت موقفاً يتسم بقدر أكبر من المبادرة والفاعلية في الساحة الفلسطينية، وألاّ تترك مجريات الأمور للمصادفات"، على حد قول أمير كوليك.

من جهة أُخرى، تراهن أوساط عسكرية واستخباراتية إسرائيلية رفيعة المستوى أن تأليف حكومة وحدة وطنية فلسطينية ليس أكيداً البتة حيال الخلافات بين الفصائل الفلسطينية. ونقلت صحيفة "هآرتس" عن هذه الأوساط قولها إن الفصائل الفلسطينية "تسوّق في الواقع رزمة فارغة لا اتفاقاً حقيقياً"، مشيرة إلى أن الخلافات بين "حماس" و"فتح" لم تجد لها حلاً بعد، كما أنهما لم تتفقا على الخطوط العريضة للحكومة، فضلاً عن الجداول الزمنية المتضاربة لتأليفها.

مع ذلك، لم تخفِ الأوساط الأمنية قلقها إزاء احتمال أن "تنطلي هذه الرزمة الفارغة على المجتمع الدولي" فتجد إسرائيل نفسها مضطرة إلى الإفراج عن العائدات الضريبية للسلطة الفلسطينية، وإلى منحها تسهيلات. وذكرت "هآرتس" أن ثمة قلقاً يراود إسرائيل إزاء موقف ممكن للإدارة الأميركية يقوم على اعتراف جزئي بالحكومة الفلسطينية الجديدة من خلال إجراء اتصالات بوزراء حركة "فتح".

وإزاء ما تقدم من عدم اتضاح الصورة بعد، نصحت هذه الأوساط للحكومة الإسرائيلية التريث وانتظار ما إذا كانت الحكومة الجديدة ستقبل شروط اللجنة الرباعية الدولية، قبل أن تعلن إسرائيل موقفها النهائي منها، وذلك لتفادي ظهور إسرائيل كمن تقوم بدور رأس الحربة في المعركة ضد الحكومة الفلسطينية.

وكانت الأوساط الاستخباراتية قدمت للحكومة الإسرائيلية تقارير فحواها أن "حركة ["حماس"] خرجت الرابحة الأكبر" من اجتماعات مكة، وأن رئيس المكتب السياسي للحركة، خالد مشعل، عزز موقعه كـ "زعيم مواز لعباس". وأضافت أن الحركة لم تتنازل عن أفكارها ولم تقبل شروط اللجنة الرباعية الدولية، بل سيمكّنها الاتفاق من مواصلة التسليح "بعد أن حصلت على الشرعية، وبعد أن قام عباس بتبييضها."

صورة "الأفق السياسي"
بحسب المواصفات الإسرائيلية

ما زالت إسرائيل، بعد مضي أكثر من نصف عام، واقعة تحت تأثير "المنخفض" الناجم عن الحرب على لبنان (12 تموز/يوليو – 14 آب/أغسطس 2006)، ونتائجها السياسية والعسكرية. في الوقت نفسه، فإنها تتخبط بشأن الوسيلة التي يجب بها أن تنقل الأوضاع إلى "اليوم التالي"، وخصوصاً في ضوء القرار الصارم لرئيس الحكومة، إيهود أولمرت، القاضي بعدم التجاوب مع المطلب الواسع بإقامة لجنة تحقيق رسمية يترأسها قاض، والاكتفاء بإقامة لجنة لتقصي الحقائق (لجنة فينوغراد).

مع هذا، لا يبدو أن استخلاص الدروس المطلوبة من هذه الحرب قد سقط عن جدول الأعمال السياسية والحزبية والعسكرية والشعبية الإسرائيلية، بل إن هذا المطلب مرشح للتفاعل ولتفريخ أزمات سياسية جديدة.

أمّا على مستوى البرنامج السياسي فإن نتائج الحرب حوّلت حكومة أولمرت، التي بدأت ممارسة مهماتها في الرابع من أيار/مايو 2006، وفقاً لما يقوله أكثر من معلق سياسي إسرائيلي، من "حكومة التجميع" [المقصود "خطة التجميع"، القاضية بانسحاب أحادي الجانب من مناطق في الضفة الغربية وضم أجزاء أُخرى إلى إسرائيل، التي كانت في صلب برنامجها السياسي، وأعلن أولمرت تجميدها إلى إشعار آخر قد لا تعود إلى الواجهة مع انتهائه]، إلى حكومة تصارع من أجل البقاء، إلى درجة أن بقاء الحكومة ورئيسها أصبح منذ انتهاء الحرب فصاعداً بمثابة "الأجندة الوحيدة على طاولتها." وعلى الرغم من ذلك فقد أشير في حينه إلى أن الحكومة تستطيع أن تتذرع لدى تفسير قرار تجميد "خطة التجميع"، التي تعتبر في الوقت ذاته مبرر وجودها، وبالتالي سند بقائها الرئيسي، لا بمسوغات تحيل على نتائج الحرب على لبنان فحسب، بل أيضاً بتوصيات لجنة خطة التجميع الرسمية، التي سبق أن حذرت، في تقرير قدمته إلى الحكومة الإسرائيلية، من تنفيذ الخطة لأسباب أمنية، بينها زعزعة الاستقرار في الأردن. وأفيد أن النتيجة المركزية لتقرير اللجنة، التي تتوسل بوقائع الحرب أيضاً، هي أنه "لا يوجد لدى إسرائيل

رد أمني على تهديد إطلاق صواريخ [كتلك التي يتم إطلاقها من قطاع غزة] من الضفة الغربية في اتجاه التجمعات السكانية في إسرائيل."

انطلقت اللجنة في بحثها من فرضية أنه في حال تنفيذ انسحاب أحادي الجانب فإن حركة "حماس" ستسيطر في الضفة الغربية، ولذلك فإن الحل هو "بقاء الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية."

كما أكدت نتيجة أُخرى في التقرير، الذي تضمن مئات الصفحات، أنه بعد تنفيذ انسحاب أحادي الجانب من أجزاء في الضفة فإن إسرائيل لن تحصل على "اعتراف دولي بانتهاء الاحتلال الإسرائيلي للضفة."

ولا بد من التوقف عند بعض المحطات المهمة التي تراكمت منذ ذلك الوقت:

- في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2006 ألقى إيهود أولمرت خطاباً سياسياً (أُطلق عليه فيما بعد خطاب سديه بوكير، نسبة إلى المكان الذي دفن فيه أول رئيس لحكومة إسرائيل، دافيد بن – غوريون)، عقب إعلان الفصائل الفلسطينية التوصل إلى اتفاق هدنة. وقد اعتبر أغلبية المحللين والمعلقين هذا الخطاب بمثابة "استرجاع" الحكومة الإسرائيلية للأجندة السياسية، التي أطاحتها الحرب.

غير أن هذا الخطاب حمل مدلولات لم تكن بعيدة عن "غاية البقاء". فرداً على سؤال: لماذا الآن؟ أكد يوئيل ماركوس ما يلي: لأنه بعد إخفاقات حرب لبنان، وفي وقت تعج البلد بلجان التحقيق، أصبحت مكانة أولمرت في هبوط كبير في استطلاعات الرأي. والأغلبية الساحقة من الجمهور خائبة الأمل من قيادته وسلوكه، واستمرار سقوط صواريخ القسّام يزيد في هبوط شعبيته. وجواباً على سؤال آخر فحواه هل يعمل أولمرت الآن على بقائه الشخصي؟ قال ماركوس: الجواب هو نعم. وحقيقة أن الرئيس الأميركي جورج بوش سيكون في الأردن ولا توجد حتى ساعة كتابة هذه السطور (1 كانون الأول/ديسمبر 2006) إشارة إلى أنه سيأتي لزيارة قصيرة لدى صديقه العزيز في إسرائيل أدخلت أولمرت في ضغط. لكن بوش لديه أمور أُخرى يقلق إزاءها في منطقتنا، وهي كيفية الخروج من العراق وكيفية تحييد التهديد الإيراني، وأساساً كيفية منع إيران من بناء محور شيعي حولها يمكن أن يشعل المنطقة برمتها.

أمّا الباحث والمعلق السياسي ميرون بنفنيستي فرأى أن جزءاً من الجواب عن السؤال المتعلق بعدم إثارة خطاب أولمرت الاهتمام الذي يستحق، سواء لدى الفلسطينيين أو لدى الإسرائيليين، كامن في أن رئيس الحكومة يروج بضاعة جديدة، وأنه لا ينوي أن يطبق برنامجه، ومثلما سبق أن أسقط "التجميع" فإنه سيسقط "برنامج سديه بوكير". وأضاف أن تجربة الماضي هي التي تؤدي إلى اصطدام برنامج أولمرت بمشاعر الشبهة والريبة ("هآرتس"، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2006).

- تبقى الدائرة بشأن خلفيات خطاب سديه بوكير ناقصة، من دون التطرق إلى تقرير "مجموعة دراسة العراق"، الذي أعدته لجنة أميركية برئاسة وزير الخارجية الأميركي الأسبق، جيمس بيكر والسيناتور الديمقراطي السابق، لي هاميلتون، وما أثاره من جدل في الولايات المتحدة وخارجها وخصوصاً في الشرق الأوسط، كونه أوصى بسحب الجيش الأميركي من العراق، وحث الإدارة الأميركية على إجراء مفاوضات مع إيران وسورية، وطالبها بالضغط على إسرائيل لتسريع التفاوض مع الفلسطينيين لحل الصراع، وبفتح مفاوضات مع سورية للتوصل إلى اتفاق سلام وانسحاب إسرائيل من هضبة الجولان.

كما يتمثل جانب إضافي في ردة الفعل الإسرائيلية على تقرير بيكر – هاميلتون في احتدام أزمة القيادة الإسرائيلية الراهنة، التي لم يعد في وسعها أن تقلع بمبادرات سياسية. وطبقاً لما يقوله المعلق السياسي لصحيفة "هآرتس"، عكيفا إلدار، فإن الوضع السياسي في إسرائيل ليس كما كان عليه في الوقت الذي كان بيكر "سيد الدبلوماسية الأميركية" (فترة التئام مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في أوائل التسعينيات من القرن الماضي). والجمهور الإسرائيلي لم يستفق بعد من صدمة حرب لبنان في الشمال وهو يتلقى صواريخ القسام في الجنوب. وكثيرون يستصعبون تهجئة بادئة "رئيس الحكومة" قبل اسم إيهود أولمرت، وصفة "وزير الدفاع" قبل اسم عمير بيرتس. ومن الصعب التصديق أن بيكر يتوقع حقاً من هذا الثنائي، الذي لا يفلح حتى في إخلاء موقع استيطاني واحد، أن يقنع الجمهور العريض بالتنازل عن الضفة الغربية والقدس الشرقية وهضبة الجولان، وبتفكيك مستوطنات وإخلاء مواطنين من منازلهم.

ويرى إلدار، في الوقت نفسه، أن خطاب أولمرت في سديه بوكير كان عملياً بمثابة عملية وقائية عشية نشر تقرير بيكر – هاميلتون، وهو ردة فعل مسبقة على النقد الذي سيثار ضد إسرائيل في سياق توصيات التقرير. كما يؤمن أولمرت بأن رئيس الولايات المتحدة، جورج بوش، لن يغير سياسته في الشرق الأوسط عقب تقديم تقرير بيكر –

هاميلتون وتعيين روبرت غيتس وزيراً للدفاع. ونقل عن مصادر في ديوان رئيس الحكومة قولها إن أولمرت غير قلق من التقرير، "إذ إنه في لقائه الأخير مع بوش في البيت الأبيض تلقى وعداً ألاّ تحيد الولايات المتحدة عن مبادئ سياستها، حيال عناصر متورطة في الإرهاب، وأيضاً حيال البرنامج النووي الإيراني." و"إن استعمال مصطلح حق العودة في التقرير أمر غير مسبوق، ويناقض الرسالة التي أودعها بوش في حينه في يد رئيس الحكومة، أريئيل شارون [رسالة الضمانات]. وانتقد مصدر سياسي تغاضي التقرير تماماً عن قرار قمة بيروت والمبادرة السعودية، اللذين حظيا بتطرق إيجابي من طرف رئيس الحكومة، وفي وسعهما أن يشكلا أساساً لتسوية بين إسرائيل وجميع أعضاء جامعة الدول العربية. وتعارض إسرائيل مشاركة عناصر مثل سورية في مؤتمر دولي، بحسب ما يقترح التقرير، ما دامت تواصل تأييد المنظمات الإرهابية." و"ما دام أن التحقيق [في مقتل رفيق الحريري] متمحور حول قيادة الحكم في سورية فإن احتمالات أن تبدأ الولايات المتحدة الأميركية اتصالات بدمشق، وأن تضغط على إسرائيل لتجديد المفاوضات في شأن الجولان، كما هو مقترح في التقرير، تبقى ضئيلة" ("هآرتس"، 7 كانون الأول/ديسمبر 2006). وهذا ما أثبتته التطورات اللاحقة.

- اختار إيهود أولمرت، لدى ظهوره أمام المؤتمر السابع في هيرتسليا عن ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي (عقد ما بين 21 – 2007/1/24)، أن يقدم "تقريراً بشأن التهديد الإيراني" فحسب، كان الهدف منه، ضمن أمور أُخرى، أن يرد على خصمه، بنيامين نتنياهو، الذي يدير في الآونة الأخيرة حملة خاصة ضد إيران، ويعرض الحكومة باعتبارها متقاعسة وعاجزة عن الإتيان بأي شيء في هذا المضمار. غير أن المتمعن في خطاب أولمرت يصل حتماً إلى النتيجة التي تفيد بانضفار الموقفين من "التهديد الإيراني" ومن الوضع الفلسطيني معاً.

على المستوى السياسي لا يجوز الفصل بين ما سلف وما كشفت عنه أغلبية أعمال مؤتمر هيرتسليا السابع وما تخلله من خُطب ومحاضرات وأوراق عمل بشأن بعض الاتجاهات السياسية الإسرائيلية، التي لم تجد بعد تعبيراً واسعاً لها في وسائل الإعلام الإسرائيلية، وإن تعرضت لبعض النقد. أحد هذه الاتجاهات يتمثل في الميل نحو التخلي عن صيغ قديمة اقتُرحت في الماضي لحل الصراع الفلسطيني –الإسرائيلي (خريطة الطريق مثلاً). وهذا الأمر يرتكز على فرضية أساسية مغايرة، فيما يتعلق بالطموحات والتطلعات الحقيقية للفلسطينيين، أو العرب عامة، و"التي لا تقتصر على تحقيق حلمهم الوطني في حدود مقلصة."

في ضوء ذلك عرض قسم من المتحدثين أمام المؤتمر استنتاجات ترفض الفهم القائل بأن من شأن إنهاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي أن يحل مشكلات المنطقة كافة كما لو بضربة عصا سحرية.

ويمكن، في هذا الصدد، الإشارة إلى أنه منذ أعوام عديدة والحل الوحيد المقترح للمشكلة الفلسطينية هو المفاوضات السياسية التي يتعين على إسرائيل في نطاقها إعادة أراض في مقابل تعهد فلسطيني "بوقف الإرهاب المنطلق من مناطق السلطة الفلسطينية." هيمنة الحلول من هذا النوع استندت إلى تطرف الحلول الأُخرى للمشكلة ذاتها: فالحل الوحيد الذي يطرحه اليمين الإسرائيلي، هو الترحيل (الترانسفير). وثمة حجة دفاعية أُخرى تمترست خلفها نظرية "الأرض في مقابل السلام" كرست الكليشيه أو العبارة السرمدية "لا حل عسكرياً".

من جهة أُخرى، فإن تجربة أوسلو، ومؤخراً الانفصال، يضعان علامة استفهام كبيرة على مبدأ "مقايضة الأرض بالسلام". فضلاً عن ذلك تبين – خلافاً لما تدعيه محافل اليسار الإسرائيلي – أن هذا النموذج لا يشكل الخيار الوحيد. فقد سلط عدد من المتحدثين في مؤتمر هيرتسليا ضوءاً آخر على المسألة باقتراحه حلولاً مختلفة، أو بمحاولته تكريس الادعاء القائل بأن الاعتماد على مبدأ "مقايضة الأرض بالسلام" لن يؤدي إلى الهدف المطلوب.

كان السبّاق إلى هذا الرأي رئيس الحكومة الأسبق بنيامين نتنياهو. ففي إحدى الجمل التي تضمنها خطابه في المؤتمر تطرق إلى الطرح القائل بأن حل الصراع العربي – الإسرائيلي سيؤدي، بكيفية ما، إلى حل مشكلات المنطقة كافة. ويقترح نتنياهو قلب هذه الصيغة رأساً على عقب: حل مشكلات أُخرى في المنطقة سيؤدي بالذات إلى حل المشكلة الفلسطينية، إذ قال: "في الإمكان كبح جماح إيران. هذه هي مهمتنا الأولى. إذا نجحنا فيها فإن تهديدات قريبة أكثر ستتقلص تلقائياً. فمنظمتا (حزب الله) و(حماس) ستجدان أنفسهما معزولتين وضعيفتين. إن إطاحة (حماس) هي الكفيلة فقط بإتاحة صعود قوى معتدلة أكثر في صفوف الفلسطينيين، وعندئذ سيكون في الإمكان بناء علاقات سلام وحسن جوار مع هؤلاء."

يمكن الاستنتاج من أقوال نتنياهو هذه أن على إسرائيل الآن، وقد وصلت العلاقات مع الفلسطينيين إلى طريق مسدود، تسخير كل الطاقات والجهود من أجل إزالة التهديد الإيراني، وأنه إذا ما هُزم النظام الإيراني فإن الريح لن

تهب بعدئذ على أشرعة "حزب الله" و"حماس". وفي رأي نتنياهو أن مثل هذا التغيير "قد ينعش أملاً جديداً بحل من نوع مختلف للمشكلة الفلسطينية"، جوهره تصفية هذه المشكلة.

ثمة رسالة أُخرى شَفَّ عنها مؤتمر هيرتسليا، جاءت لتقوض فهماً له مؤيدون في الخارج بالذات. هناك من يقول إن الطريق إلى طهران تمر بالقدس. والمقصود هنا أن حل المشكلة الإسرائيلية – الفلسطينية، والإسرائيلية – العربية، سيؤدي إلى حل مشكلات الشرق الأوسط كافة. مؤخراً، نال هذا الموقف تعبيراً مهماً في تقرير لجنة بيكر – هاميلتون، الذي ورد فيه أنه لا يمكن حل مشكلات الولايات المتحدة الأميركية في العراق ومشكلات العالم الغربي في إيران، من دون أن تتحقق أولاً كل التطلعات الوطنية الفلسطينية.

هذه الفرضية لا يمكن أن تكون مقبولة من إسرائيل، كما أكد عدد من الخطباء، ذلك بأنه إذا أجريت عملية عكس لغوية بسيطة لهذه الفرضية فسوف يتم الحصول، في رأي هؤلاء، على استنتاج يضاهي اللاسامية: "إسرائيل هي مصدر المشكلات كلها في المنطقة، وبناء على ذلك هناك ما يبرر رفض وجود إسرائيل في العالم العربي والكراهية لها عامة. لذلك من الجدير رفض هذا الموقف (الطرح) جملة وتفصيلاً."

ثمة رسائل أُخرى بهذه الروحية وردت على لسان كثيرين من المتحدثين في مؤتمر هيرتسليا، لكن أكثرهم حدّة كان الرئيس السابق لهيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، الجنرال احتياط موشيه يعالون، الذي أكد قائلاً إن "من شأن قرارات إسرائيلية بتنفيذ انسحاب أحادي الجانب أن تعزز فقط الإسلام الجهادي. فضلاً عن ذلك فإن حل الصراع لن ينهي صراع الحضارات مع الغرب. لا مناص من خوض مواجهة مع عناصر الإسلام الجهادي ولا سيما النظام الإيراني."

هذه الأقوال لا تناقض الطرح القائل بأن الطريق إلى السلام الإقليمي يمر بالقدس فحسب، بل تؤكد العكس أيضاً: أية تنازلات إسرائيلية ستشكل سنداً وحافزاً للإرهاب العالمي وستقوي أوار "حرب الجهاد المقدس". ولذا فإن المفتاح ليس في يد إسرائيل.

- تبدي إسرائيل، مؤخراً، اهتماماً علنياً بما يسمى "محور الدول العربية المعتدلة"، الذي تقف في صلبه كل من مصر والأردن والسعودية والإمارات العربية المتحدة. وفي رأي معهد ريئوت للتخطيط السياسي الإسرائيلي (26 شباط/فبراير 2007)، فإن تبلور هذا المحور يشكل فرصة أمام إسرائيل من أجل توثيق عرى علاقاتها بالدول العربية المعتدلة ومن أجل تحسين مكانتها كلاعب إقليمي. وبرسم ذلك فإن الاستنتاج المطلوب يقتضي إدراج التعامل بـ "قفاز من حرير" مع أبو مازن في إطار هذا الأداء الإقليمي، لا في نطاق السعي نحو أفق سياسي يفضي إلى حل دائم للصراع.

خلاصة

في وسعنا أن نلخص موقف إسرائيل كالتالي:

- تفتقر حكومة إسرائيل إلى أي جدول أعمال سياسي حيال الفلسطينيين. وما يجب ملاحظته أنه حتى قبل فوز حركة "حماس" في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني تميز الموقف الإسرائيلي الرسمي بمفهوم "انعدام الشريك". وفور الاستفاقة من "صدمة" هذا الفوز تمثلت ردة الفعل الإسرائيلية الأولى على نتائج الانتخابات الفلسطينية في ندب حظ المفاوضات العاثر، من جهة، وفي التلويح بالعودة إلى وضعية "انعدام الشريك"، من جهة أُخرى. بيد أن هذا الموقف انطوى على تجاهل تام مقصود لحقيقة أن تلك المفاوضات ما برحت في هذه الوضعية ولم تغادرها قط، بقرار إسرائيلي محض، منذ أن جرى صك هذا المصطلح بعد قمة كامب ديفيد في صيف سنة 2000، من طرف رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق، إيهود براك، الذي سلم "قيادة الدفة" على طبق من ذهب إلى أريئيل شارون. وبينما كانت حجة هذا التجاهل حيال الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات متخفية وراء شعار "غير ذي صلة"، فإنها أصبحت متخفية وراء شعار "الأداء الضعيف والواهن" حيال الرئيس محمود عباس (أبو مازن). وانسحب هذا التجاهل أيضاً على دور السلطة الوطنية الفلسطينية ورئيسها في إنجاح خطوة الإخلاء والانسحاب من غزة وشمال الضفة.
- قال رئيس الحكومة، إيهود أولمرت، في اجتماع لجنة الخارجية والأمن في الكنيست يوم 12 شباط/فبراير 2007، إنه في المحادثات مع السلطة (الوطنية الفلسطينية) "لن تجري مفاوضات في شأن المسائل المركزية للحل الدائم، وهي مسائل اللاجئين الفلسطينيين ومكانة القدس والانسحاب إلى حدود 1967." ووفقاً لمصادر سياسية إسرائيلية فإن أولمرت يقدّر أن يؤدي عرض هذه الموضوعات على بساط البحث إلى فشل

المفاوضات. وأضافت هذه المصادر: "لا شك في أنه يتعين على أبو مازن أن يتوصل إلى تسويات بشأن هذه المسائل، وذلك حيال التجاوب مع موقف إسرائيل. ومن غير الواضح ما إذا كان في وسعه أن يمرر التسويات في الشارع الفلسطيني." وفي سياق ذلك أشير إلى أن وزيرة الخارجية، تسيبي ليفني، تعتقد هي أيضاً أنه من غير الصحيح أن يتم الآن طرح مسائل الحل الدائم للبحث فيها، مخافة حدوث أزمة تؤدي إلى تفجير المفاوضات كما حدث بعد قمة كامب ديفيد في صيف سنة 2000، بينما تؤيد البحث في إقامة دولة فلسطينية ذات حدود موقتة كما تنص خطة خريطة الطريق. كما أشير إلى أن أولمرت وليفني مستعدان لإجراء محادثات نظرية فقط، ويشترطان تطبيق الحل، في حال الوصول إليه، بتنفيذ القسم الأول من خريطة الطريق الذي يطالب الفلسطينيين بتفكيك المنظمات الإرهابية.

- في عملية ربط لافتة بين ما يجري الآن وما حدث في الماضي غير البعيد أشار ألوف بن إلى أنه في أيار/مايو 1997 كان أبو مازن رئيس الوفد الفلسطيني إلى مراسيم افتتاح محادثات الحل الدائم في طابا. وقد دعا آنذاك إلى إقامة دولة فلسطينية في حدود 1967 تكون القدس الشرقية عاصمتها، وإلى حل عادل لمشكلة اللاجئين. وقد أجابه أوري سافير، رئيس الوفد الإسرائيلي إلى تلك المراسيم، باقتراح غائم يدعو إلى "فصل بين الشعبين تكون غايته التعاون"، بلا حدود، بلا اللاجئين، بلا القدس. وهذه هي الأمور نفسها التي أسمِعت قبل القمة في 2007/2/19، كما لو أن شيئاً لم يحدث في الأعوام الأحد عشر التي مرت منذ ذلك الوقت. وفي رأي هذا الخبير فإن إيهود أولمرت سيق إلى قمة القدس هذه على الرغم منه. وقد جاء اتفاق مكة لينقذه من حرج كبير. فأبو مازن عانق خالد مشعل وأثبت – كما ادعى أولمرت في بداية حكمه – أنه لا يوجد شريك فلسطيني. وقد أصرت رايس على القدوم إلى القدس. وأعلن أولمرت أنه سيحول القمة إلى محاكمة ميدانية. وأضاف ألوف بن أن أولمرت يكمل درب أريئيل شارون، بل إنه ينجح أكثر من سلفه في عرض مواقف متصلبة خلف قناع من الاعتدال والانفتاح. وقمة القدس ستسجل كانتصار تكتيكي آخر لسياسة "نعم ولكن" التي ينتهجها أولمرت، لكنها لن تقدم تسوية الصراع أية خطوة قدماً ("هآرتس"، 15 شباط/فبراير 2007).▪

(*) كاتب فلسطيني.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx